اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل العولمة الاقتصادية

الأستاذ الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري

رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط

كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

مؤتمر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: فرص القرن الحادي والعشرين، جامعة الملك فيصل – كلية العلوم الإدارية والتخطيط، المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، 2001.

(ملخص البحث)

تفترض العولمة على المستوى الاقتصادي، أن تجري العمليات والمبادلات الاقتصادية على نطاق عالمي، بعيداً عن سيطرة الدولة القومية. بل: إن الاقتصاد القومي أو الوطني يتحدد بهذه العمليات. وهذا الوضع مغاير تماماً، لما كان عليه الحال في السابق، حين كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها.

العولمة وفقاً لهذا التحليل، هي إذن وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان ملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله.

تصنف اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها. ولما كان النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس، فإنه من البديهي أن يعتمد أداء الاقتصاد الكلي على ما يتعرض له قطاع النفط من تغيرات. وقد أدركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة استراتيجية واحدة مثل النفط، لذلك فقد اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية.

وتسعى دول مجلس التعاون في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية للمحافظة على اقتصاديات مستقرة وأسعار صرف لعملاتها ثابتة وتخفيض

معدلات التضخم فيها وتحقيق عائد مناسب للاستثمار يهدف لجلب رؤوس الأموال مع استمرار بذل الجهود لحماية البيئة.

وبذلك فإن دول مجلس التعاون تعمل على القيام بدور جديد في التجارة الدولية في ظل هذه المتغيرات. وهي تسعى لتصبح مركزاً رئيساً للتجارة الدولية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في مجال التجارة بين شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. والوضع الجغرافي المميز للخليج يمنح هذه الدول فرصاً كبيرة لتحقيق ذلك.

اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل العولمة الاقتصادية

إعداد: الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري

Contents

أولاً – العولمة الاقتصادية المفهوم والمصطلح: 5
ثانياً – اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي: 9
1 – الدور الجديد لدول الخليج في التجارة الدولية: 9
2 – مستقبل الاستثمار في دول الخليج:.....10
3 – دعم الصناعة وتنويع الواردات: 11
4 – برنامج دول مجلس التعاون لدعم التنمية الاقتصادية: 12
ثالثاً – التنمية الشاملة بدول مجلس التعاون الطموح والصعوبات: 13
1 – ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 13
2 – دور الدولة في عملية التنمية: 14
3 – مستوى إشباع الحاجات الأساسية:.....15
رابعاً – الآثار الاقتصادية للعولمة على ودول مجلس التعاون: ...16
خامساً – كيف نواجه عولمة الاقتصاد: 18
وأخيراً العولمة الاقتصادية والسم في الدسم:.....19

اقتصاديات دول مجلس التعاون في ظل العولمة الاقتصادية

إعداد: الدكتور مصطفى محمد العبد الله الكفري

يمثل النظام الاقتصادي المعاصر مرحلة جديدة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد يكون من الممكن تسمية هذه المرحلة بـ (العولمة)، أو اقتصاداً دولياً أكثر تكاملاً واندماجاً. ويتسم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بعدد من الخصائص أهمها:

1 . انهيار نظام بيريتون وودز.

2 . تزايد دور وأهمية الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي.

3 . تزايد دور وأهمية مؤسسات العولمة الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة).

4 . عولمة النشاط الإنتاجي.

5 . عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.

6 . تغير مراكز القوى الاقتصادية العالمية.

7 . تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

8 . تراجع أهمية ودور مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمية.

يرى الاقتصادي العربي المعروف الدكتور رمزي زكي، [1] أكثر البصمات بروزاً في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هي التدويل المطرد الذي أصبح يتسم به الاقتصاد العالمي، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية، بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني. وهذا واضح من خلال الدور المتعاظم الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة الجنسية العملاقة التي تمتد نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي. مع العلم أن هذا الدور يكون أحياناً غير مباشر وغير ظاهر، فأصبح من الممكن الآن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره عن/على المستويات الوطنية، وتصبح النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية.

---

[1] – د. رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت 1993.

والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبأشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المنظمة العالمية للتجارة خليفة (الغات).

أولاً – العولمة الاقتصادية المفهوم والمصطلح:

أصبحت العولمة Globalization من أكثر الكلمات استخداماً في الأدبيات المعاصرة. وقد تم تعريف العولمة على أنها إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. وأضحت ظاهرة العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحوث ووسائل الإعلام. ويندر ألا نسمع أو نقرأ في كل يوم حول هذه الظاهرة أو جانب من جوانبها المتعددة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وبخاصة تدويل الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع والاستثمار وتعاظم تأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها.

لقد استخدمت مفردات متعددة للتعبير عن (العولمة). على أن الكلمة الأكثر شيوعاً واستخداماً في هذا المجال هي Globalization وقد أخذت من كلمة Globe ومعناها: الكرة الأرضية، الأمر الذي جعل البعض يترجمها إلى (الكونية). وهناك من استخدم كلمة Mundialization من اللفظة الفرنسية Monde وتقابل بالإنكليزية World Universe. وهناك من استعمل مصطلح (الشوملة) وهي من (الشمولية) Totalitarianism.

ومن الواضح والجدير بالإشارة معاً أن هذا المصطلح شاع في الوطن العربي وذاع وانتشر في الخطاب السياسي وفي وسائل الإعلام المختلفة، شأن الكثير من المصطلحات الغربية . الأوروبية والأمريكية . الأكثر انتشاراً وتأثيراً على مجمل النشاط السياسي العالمي. مثلما شاع مصطلح (الخصخصة) في

السنوات الأخيرة أيضاً وترافق معه. وراح كل متحدث أو كاتب في شأن من الشؤون الاقتصادية يطلقه في معرض الإشارة إلى عملية تحويل مشاريع القطاع العام والمنشآت الاقتصادية التابعة لدولة ما من دول العالم الراهن، إلى شركات خاصة يديرها أفراد من أبناء هذه الدولة نفسها أو من يشاركهم في إدارتها من خارجها.

ويعرّف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله العولمة والتي يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكبة على أنها: (التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية). [2]

على المستوى الاقتصادي، تفترض العولمة أن العمليات والمبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي، بعيداً عن سيطرة الدولة القومية. بل: إن الاقتصاد القومي أو الوطني يتحدد بهذه العمليات. وهذا الوضع مغاير تماماً، لما كان عليه الحال في الإطار السابق، حين كانت الاقتصادات القومية هي الفاعلة، أما الاقتصاد العالمي فهو ثمرة تفاعلاتها. [3]

" العولمة وفقاً لهذا التحليل، هي إذن وصول نمط الإنتاج الرأسمالي، عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضاً، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، قد تمت. بعبارة أخرى، أن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي . إلى هذا الحد أو ذاك . إلى الأطراف بعد حصرها هذه المدة كليا في مجتمعات المركز ودوله. في الواقع لان عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الأفقي الممكنة وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية

---

[2] – إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق العدد 4 تموز/ آب 1997 ص 47.

[3] – فالح عبد الجبار، مجلة (النهج) العدد 46، ص 152.

كلها . باستثناء جيوب هنا وهناك . كان لابد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكيته من أن تفتح أفقاً جديداً لنفسها وان تتجاوز حدوداً بدت ثابتة سابقاً، عن طريق نقلة نوعية جديدة بدورها تأخذ الآن الشكل المزدوج لعولمة دائرة الإنتاج ذاتها ونثرها في كل مكان مناسب تقريباً على سطح الكرة الأرضية، من ناحية وإعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجدداً، في عمقها الإنتاجي هذه المرة، وليس على سطحها التبادلي التجاري الظاهر فقط، من ناحية ثانية، أي إعادة صياغتها وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته ". [4]

وإذا كان الفكر الليبرالي الجديد Neoliberal هو الناظم الجوهري "للعولمة" فإن الليبرالية الجديدة تتجه الآن ضد الدولة القومية نفسها، كأداة ضبط وتنظيم وتدخل، على الصعيد القومي وعلى الصعيد العالمي، والفكرة المطروحة حالياً إن الرأسمالية تنشط الآن على المستوى الكوني، مديرة حركة رأس المال، والخدمات والسلع وبالطبع العمل. [5] وهكذا فإن الاقتصاد المعولم يقع خارج نطاق تحكم الدولة القومية، مما يزيد في إمكانات الصراع والتنافس، ويزيد من دور الشركات متعددة الجنسية ويحولها إلى شركات فوق قومية Trans – Nation ورأسمال طليق بلا قاعدة وطنية محددة وبإدارة عالمية.

ويبدو أن "العولمة" لم تفقد الدولة القومية الكثير من وظائفها كناظم وضابط اقتصادي فحسب، بل إن انتهاء الحرب الباردة، من جانب ثان، ساهم مع العولمة في تقليص وظائف الدولة العسكرية . الأمنية إلى حد غير قليل.[6]

وقد أشار أحد الباحثين العرب المعروفين بالقول إنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني إعمام نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع: العالم كله، وإنه طالما صدرت هذه الدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى تعميم النموذج الأمريكي، وفرضه وفسح المجال له ليشمل العالم كله. مما يعني أن العولمة الثقافية التي راحت تصل إلى أي مكان، كل مكان تقريباً، على وجه كرتنا الأرضية، عبر وسائل الإعلام التي تتحكم الولايات المتحدة بمعظمها (خمسة وستين بالمائة من مجموع المادة الإعلامية في العالم)،

---

[4] – د. صادق جلال العظم، ما هي العولمة؟ مجلة الطريق العدد رقم 4، تموز/آب 1997 ص 20.

[5] – المصدر السابق، ص 151.

[6] – المصدر السابق، ص 154.

ستقود بالنتيجة المتوخاة إلى قطع الصلة شيئاً فشيئاً بين الإنسان ومجتمعه ووطنه، والقفز فوق الوطن عبر صيغة العولمة هذه، وهذا ما يجب أن يرفضه العرب، ويجب أن يفعلوا. لقد رفضه المثقفون الأوروبيون قبلهم انطلاقاً من فكرة تقول بتعارض العولمة مع التعددية الحضارية ومع صلة الإنسان بوطنه وضرورة توحد المجتمع الأوروبي ضد العولمة بصيغتها الأمريكية. [7]

يقول الأمريكي توم فريدمان: "نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد الدولي قطة أليفه بالمقارنة مع العولمة. في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الآن فالسريع يأكل البطيء". [8]

ولكن العولمة بالمفهوم المعاصر (الأمركة) ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية والوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والتفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه. وأكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حين قال: " إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي". [9]

ولا مكان للدول النامية عامة والعربية خاصة في (العولمة) إلا في الاتجاه السالب، أي تأثيرها عليها وتأثرها بها. ومع ذلك فنحن بهذا المعنى معولمون منذ زمان بعيد اقتصادياً وثقافياً وسياسياً في بعض الأحيان. [10]

---

[7] – عبد المطلب محمود، العولمة وثقافة الطفل العربي، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق 18 – 21 كانون الثاني 1997، ص 661 – 663.

[8] – جريدة الشرق الأوسط، العدد الصادر بتاريخ 1997/3/2.

[9] – الأسبوع الأدبي، العدد رقم 602 الصادر بتاريخ 1998/3/14 ص 19.

[10] – جورج المصري، المواطن العربي في الصورة الإعلامية الأميركية، مجلة الفكر العربي، العدد 84، ص 33. نقلاً عن نصر الدين البحرة، مخاطر العولمة عل الأطفال وعلى ثقافة الأطفال، دراسة مقدمة إلى المؤتمر العام العشرين للاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، دمشق 18 – 21 كانون الثاني 1997، ص 744 – 745.

ثانياً – اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

تصنف اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصاديات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها. ولما كان النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس، فإنه من البديهي أن يعتمد أداء الاقتصاد الكلي على ما يتعرض له قطاع النفط من تغيرات. وقد أدركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة استراتيجية واحدة مثل النفط، لذلك فقد اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية.

وتعمل اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي /حالياً في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وتسعى دول الخليج للمحافظة على اقتصاديات مستقرة وأسعار صرف لعملاتها ثابتة وتخفيض معدلات التضخم فيها وتحقيق عائد مناسب للاستثمار بهدف جلب رؤوس الأموال مع استمرار بذل الجهود لحماية البيئة في المنطقة.

1 – الدور الجديد لدول الخليج في التجارة الدولية:

وبذلك فإن دول الخليج تعمل على القيام بدور جديد في التجارة الدولية في ظل هذه المتغيرات. وهي تسعى لتصبح مركزاً رئيساً للتجارة الدولية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في مجال التجارة بين شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. والوضع الجغرافي المميز للخليج يمنح هذه الدول فرصاً كبيرة لتحقيق ذلك.

والملاحظ أن دول الخليج تعمل ومنذ فترة طويلة لتصبح اقتصاداتها أكثر اعتماداً على النفس بدلاً من الاعتماد الرئيسي على موارد النفط. وهي بذلك تسعى إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية وجذب الرساميل والتكنولوجيا إلى المنطقة بصورة متواصلة.

وللقطاع الخاص دور هام جداً في مختلف جوانب التنمية، وبخاصة في المجال الصناعي، كما أن للدولة دور رئيسي في عملية التنمية الصناعية كمدعم ومكمل ومشجع لجهود القطاع الخاص. حيث تشرف الدولة على استكشاف واستخراج واستغلال الثروات المعدنية المختلفة وتعمل على استكمال برامج المدن الصناعية والتجهيزات والمرافق الأساسية واستمرار مشاركتها في الاستثمار الصناعي للمشاريع الصناعية الأساسية وتعليم وتدريب الأيدي

العاملة وتأهيلها وتشجيعها على الانخراط في العمل الصناعي ومع ذلك فإن القطاع الخاص سيقوم أيضاً بدوره الرئيس في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المرحلة المقبلة والتوجه نحو توظيف وتشغيل العمال في مشاريعه المتنوعة.

2 – مستقبل الاستثمار في دول الخليج:

وفي مجال الاستثمار من المتوقع أن يؤدي قيام سوق أوربية موحدة ومنطقة اقتصادية أوربية خلال عقد التسعينات إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات الخليجية إلى تلك المنطقة (الأوروبية) ويؤكد هذه التوقعات الارتفاع المتوقع للعائدات النفطية الخليجية خلال التسعينات ورغبة المواطنين الخليجيين في توفير قدر أكبر من التنويع الجغرافي لاستثماراتهم.

ويرى المسؤولون في مقر السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل أنه ليس من المؤكد أن تكون الاستثمارات الأوروبية في دول مجلس التعاون الخليجي بنفس ديناميكية الاستثمارات الخليجية في أوروبا. حيث أن دول المجلس لا تمثل من حيث طاقتها السوقية (من ناحية إجمالي ناتجها القومي) أكثر من 4 % من طاقات المنطقة الاقتصادية الأوروبية. ولكن من المتوقع أن يؤدي اعتماد وحدة النقد الأوروبية (اليورو) كعملة أوروبية مشتركة جديدة إلى تعزيز التعاون القائم بين البنك المركزي الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي. وربما تجد دول المجلس نفسها أمام إغراء الاحتفاظ بجزء من احتياطياتها بعملة (اليورو).

ولكن كيف يرى الاقتصاديون مستقبل الاستثمار الأوروبي في دول مجلس التعاون الخليجي؟ رداً على هذه السؤال نجد في السوق الأوروبية اليوم رأيان، الرأي الأول ينادي بضرورة تعزيز الاستثمارات في الخليج وتدعيمها في المستقبل وعدم ترك أي فراغ أمام المنافسين من جهة، وزيادة حجم الاستثمار من أجل الحصول على حصص أكبر في السوق الخليجية التي ستشهد في المستقبل القريب طفرة لم يسبق لها مثيل من جهة أخرى. أما الرأي الثاني فينصح بضرورة الاكتفاء بحجم الاستثمار الحالي وعدم زيادته والتوجه نحو أسواق أخرى كأسواق دول أوروبا الشرقية. ويبرر أصحاب هذا الرأي وجهة نظرهم بالتأكيد على أن أسواق الخليج "صعبة المراس" بالنسبة للمستثمرين الأوروبيين الذين مهما حاولوا فإنهم لن يتمكنوا من الحصول على حصة أكبر من تلك التي حصلوا عليها في السابق.

وتستورد دول مجلس التعاون الخليجي سنوياً ما قيمته 70 إلى 80 مليار دولار سنوياً، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في الاستيراد وتصل حصتها إلى حوالي 30 مليار دولار، ثم تليها دولة الإمارات العربية المتحدة التي تصل حصتها إلى نحو 25 مليار دولار. ويصل مجمل الاستيراد لدول المجلس إلى أكثر من 40 مليون طن سنوياً معظمها يصل عن طريق البحر (حوالي 80% من إجمالي حجم الاستيراد). ولا بد من الإشارة إلى أهمية تجارة إعادة التصدير حيث تعد دول مجلس التعاون الخليجي وإيران من أهم الأسواق التي تتجه إليها البضائع المعاد تصديرها.

وتعتبر السوق الأوربية المشتركة الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون، وينمو باطراد حجم وقيمة التجارة بين دول مجلس التعاون والمجموعة الأوروبية)، حيث يصل حجم واردات دول مجلس التعاون من الاتحاد الأوروبي إلى حوالي نصف إجمالي مستورداتها، مما جعل المجموعة الأوروبية أكبر شريك تجاري لدول المجلس. وقد أكد أبرهارد راين مدير شؤون دول الشرق الأوسط لدى السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل أن مجلس التعاون يعتبر من أهم الشركاء التجاريين للمجموعة الأوروبية.

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية بين الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي، ومن المتوقع أن يزداد حجم الواردات الأمريكية من نفط دول مجلس التعاون والتي تصل أحياناً إلى أكثر من 7 ملايين برميل يومياً.

3 – دعم الصناعة وتنويع الواردات:

ومن المتوقع أن تواصل الطاقة، وبخاصة النفط، هيمنتها على جزء كبير من النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها الاقتصادية ولفترة طويلة. ومع ذلك فإن دول المجلس تسعى إلى تنويع اقتصاداتها باتجاه التصنيع الذي يسهم في تقليص أهمية النفط في الناتج القومي الإجمالي. وقد برزت الصناعة في هذه المجموعة من الدول كقطاع ديناميكي متطور ومن المتوقع أن تشهد نمواً متسارعاً ومع مطلع القرن القادم.

وقد أوضح الدكتور عبد الرحمن الجعفري، أمين عام منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية، أن التصنيع في دول الخليج قد أسهم في تقليص الاعتماد على الواردات وأدى إلى تنويع الصادرات وتوفير فرص العمل. أما

بالنسبة للتوسع الصناعي في دول المجلس خلال التسعينات فقد تركز على المنتجات البتروكيماوية والتعدينية والهندسية بالدرجة الأولى وبهدف التصدير.

ويجب أن تركز السياسات الخليجية الهادفة إلى دعم الصناعة وزيادة الصادرات الصناعية على المحاور التالية:

- إعادة هيكلة القطاع الصناعي في دول المجلس للاستفادة من الطاقات الفائضة وتعزيز الربحية والقدرة على التنافس.
- تنويع موارد تهويل الاستثمار في الصناعة للقطاع الخاص الخليجي.
- التوسع في برامج ترويج الصادرات والخدمات المالية في مجال التصدير، واستحداث وكالات لتنمية الصادرات وتشجيعها.
- تطوير القدرات الذاتية لتنمية واستيعاب التكنولوجيا وتوطينها وإبداعها.

ومن المتوقع أن تجد الصادرات الصناعية الخليجية فرصاً جديدة للتصدير إلى دول أوروبا الشرقية بسبب تحولها إلى اقتصاد السوق الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصة الصادرات الخليجية إلى تلك الأسواق.

إن قيام الهيكل الإنتاجي المتنوع في إطار الجهود التنموية المبذولة لتنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي يتمركز حول تطوير الصناعات البتروكيماوية وإقامة صناعات ثانوية وخفيفة مترادفة مشتقة من الصناعات الأساسية التي ازدهرت بالمجمعات الصناعية الضخمة التي أنشأتها حكومات هذه الدول، مما سيجعل هذا القطاع مميزاً ورائداً في التصدير إذ لا بد أن تكون منتجاته منافسة بسبب توفر معظم المواد الأولية محلياً.

4 – برنامج دول مجلس التعاون لدعم التنمية الاقتصادية للدول العربية:

أقر قادة دول مجلس التعاون في قمة الكويت إنشاء برنامج دول مجلس التعاون لدعم التنمية الاقتصادية للدول العربية، كما أيدوا إنشاء صندوق لإعادة إعمار لبنان والمساهمة في رأسماله ضمن مجهود دولي لهذا الغرض.

وقد التزمت دولة الإمارات العربية بدفع مبلغ 1.5 مليار دولار لحساب برنامج مجلس التعاون الخليجي لدعم جهود التنمية الاقتصادية في الدول العربية. كما التزمت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت بدفع 2 مليار دولار لكل منهما لدعم موارد البرنامج. وتبلغ قيمة هذا البرنامج الإجمالية 10 مليار دولار تقدم لدعم جهود التنمية العربية خلال فترة عشرة سنوات. وقد نصت الضوابط العملية والتنفيذية التي أقرها مجلس إدارة البرنامج على توجيه

المساعدات بشكل مباشر إلى القطاع الخاص والقطاعات التنموية ومتابعة تنفيذ المشاريع بما يحقق تنمية شاملة في الدول العربية المستفيدة من مساعدات البرنامج.

ثالثاً – التنمية الشاملة في دول مجلس التعاون بين الطموح والصعوبات:

يتطلع سكان دول مجلس التعاون، شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية، إلى التنمية الشاملة، ويحدوهم الأمل في أن تتاح لهم الفرصة لتحسين مستوى المعيشة، بأسرع ما يمكن فالتنمية الشاملة كانت ولازالت التحدي الكبير الذي يواجه هذه المجموعة من الدول، ولن تكون مواجهة هذا التحدي بالمهمة اليسيرة. أن توضيح ما تعنيه أو ما ينبغي أن تعنيه التنمية الشاملة، وتقويم مسيرة التنمية، يسهل تحديد أهدافها ووسائل تحقيق هذه الأهداف في ضوء الخيارات المتاحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعب دراسة سياسات وخطط وإنجازات التنمية الشاملة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمجموعة موحدة متناسقة، وذلك بسبب العديد من التباينات القائمة بين الدول الأعضاء في المجلس في أوجه عديدة مثل عدد السكان ومساحة الدولة، وحجم الثروات النفطية، وحجم الموارد الطبيعية الأخرى، ودرجة التطور الاقتصادي ومستوى المعيشة، وعدم التساوي في الإمكانات التكنولوجية. كل هذه الاختلافات تجعل مناقشة عملية التنمية الشاملة في دول المجلس – كمجموعة موحدة – ونتائجها أكثر صعوبة وتعقيداً.

1 – ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست – دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت – في مايو/ أيار 1981 تجسيداً لتقليد التعاون بين هذه الدول، وبسبب تزايد إدراكها لأهمية وفوائد التعاون والعمل المشترك بينها في إرساء قواعد الأمن والاستقرار في المنطقة من جهة، وفي تعزيز قدراتها على مواجهة تحديات تحقيق أهدافها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأسرع وقت ممكن، من جهة أخرى.

لقد تم وضع الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في حزيران 1981، وتم تطبيقها في مجالات تحرير التجارة والنقل البري والبحري وممارسة النشاط الاقتصادي اعتباراً من أول مارس / آذار 1983. كم تم إنشاء مؤسسة الخليج

للاستثمار برأسمال قدره (2100) مليون دولار في نفس العام وتقرر أن يكون مقرها دولة الكويت.

ومن المؤمل أن يؤدي التعاون بين دول مجلس التعاون إلى تحسين تخصيص الموارد المتاحة لدول المجلس واستخدامها في إطار الأهداف التي تسعى لتحقيقها. كما سيؤدي توسيع وتعميق التعاون والعمل المشترك بين هذه الدول، إلى مزيد من التماسك السياسي والاقتصادي والاجتماعي. [11]

2 – دور الدولة في عملية التنمية:

إن تزايد متطلبات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ووفرة الموارد المالية من جهة أخرى، أدى إلى تعاظم وتوسع دور الدولة في كافة دول مجلس التعاون وبخاصة في توجيه وقيادة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. إذ لم يقتصر دور الدولة في المجالات التقليدية وبناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لانطلاق مسيرة التنمية في هذه البلدان، بل تعدتها إلى قيام الدولة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة مباشرة منذ عام 1973. [12]

إن الآثار غير المحسوبة أحياناً لسياسات واستراتيجيات التنمية في دول مجلس التعاون حدت أحياناً من العوائد الحقيقية لمواردها المتاحة، والاستفادة منها بشكل كامل. وتعتبر الفترة ما بين 1973–1983 فترة مميزة في تاريخ الدول الأعضاء في مجلس التعاون، وذلك بسبب تنامي فرص وتحديات حكومات وشعوب هذه الدول على السواء محلياً وعربياً وعالمياً. ومن أبرز سمات هذه الفترة): [13]

1. تطور الطلب على النفط وتزايد أسعاره، بالرغم من تراجع الأسعار نسبياً في عام 1980 وما بعد.
2. تزايد الفرص التي أتاحها النمو السريع لإيرادات هذه الدول، وتزايد التحديات التي تتمثل في قدرة حكومات وشعوب هذه الدول على اغتنام فرصها في التنمية.

---

[11] – د. محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون دروس السبعينات وآفاق المستقبل، سلسلة عالم المعرفة العدد 103، الكويت 1983، ص (201).

[12] – د. محمد توفيق صادق، المصدر السابق ص (5).

[13] – مجلة الاقتصاد، العدد 299، دمشق 1988 ص (60).

3. ارتفاع مستوى المعيشة، من خلال رفع مستوى القدرة الشرائية مما يتيح للفرد الحصول على مزيد من السلع والخدمات المتاحة.

تتم زيادة الموارد المالية المتاحة للفرد عن طريق واحد أو أكثر من البدائل التالية:

- زيادة دخله من عمله،
- استخدام بعض من أصوله السائلة أو الثابتة بتحويلها إلى نقد،
- مزيج من البديلين الأول والثاني.

لقد رافق اتجاه تزايد كميات تصدير النفط وزيادة أسعار منذ عام 1973 تزايد في الإيرادات العامة، والإنفاق العام الجاري والرأسمالي في دول مجلس التعاون. كما ارتفع معدل نمو الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية وعلى الإعانات والتحويلات والدفاع وعلى إقامة البنى التحتية والمشروعات الإنتاجية. ومنذ عام 1982 أدى انخفاض كميات إنتاج وتصدير النفط، وانخفاض أسعاره إلى انخفاض الإيرادات العامة، وظهور العجز في ميزانيات دول المجلس بعد أن كانت تحقق فوائض متزايدة قبل هذا التاريخ.

فإذا ما أرادت دول مجلس التعاون أن ترفع من كفاءتها في التكيف مع الأوضاع المستجدة، وقيادة وتوجيه التنمية نحو أهدافها، ينبغي أن تعي نقاط الضعف والقوة من مسيرتها التنموية خلال الفترة الماضية، وتثمير هذا الوعي في التكيف مع الأوضاع المستجدة والتطلع إلى المستقبل. فإذا ما تمكنت من ذلك، تكون قد حولت ما يمكن أن يبدو لنا الآن "نقمة"، انخفاض إنتاج النفط وتصديره وانخفاض أسعاره وبالتالي انخفاض عوائد تصديره، إلى "نعمة". وفيما بعد قد يقال لحسن الحظ أن حصل ما حصل. [14]

3 – مستوى إشباع الحاجات الأساسية:

يعتمد تحسين درجة إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين على تضافر عاملين رئيسين: الأول زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة، والآخر رفع قدرة المواطن على شراء بعض السلع والخدمات المتاحة. فما الذي يؤدي إلى رفع قدرة المواطن على شراء السلع والخدمات المتاحة، من جهة، وعلى زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة من جهة أخرى.

---

[14] – د. محمد توفيق صادق، المصدر السابق ص (19).

لقد حققت دول مجلس التعاون، بدرجات متفاوتة، نمواً ملحوظاً في متوسط دخل الفرد، وتزايد وتحسن معدل معرفة القراءة والكتابة عند الكبار (محاربة الأمية)، وارتفاع نسبة القيد والتسجيل في المدارس الابتدائية، والثانوية والتعليم العالي، إضافة إلى خفض نسبة وفيات الأطفال، وتعتبر كل هذه الإنجازات من مظاهر وثمار التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي تنشدها دول مجلس التعاون. [15]

رابعاً – الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول العربية ودول مجلس التعاون:

علينا أن نميز بين نوعين من النتائج الناجمة عن العولمة وتطبيق اتفاقية الغات على الاقتصاد العالمي وبخاصة على اقتصاديات الدول النامية والاقتصادات العربية ومنها اقتصادات دول مجلس التعاون:

النوع الأول: نتائج تعد بمثابة حقائق مؤكدة تتمثل في نتائج تدويل الاقتصاد والنتائج الفعلية لمفاوضات جولات الغات وقيام منظمة التجارة العالمية وبخاصة ما يتعلق بالتخفيضات الجمركية بموجب جداول التعرفة الوطنية وعروض الخدمات وما تضمنته من تعهدات.

النوع الثاني: نتائج تتمثل بالتقديرات المستنبطة من مستقبل تدويل الاقتصاد وأثر تحرير التجارة على الدخل العالمي وتدفقات التجارة الدولية، وهي التقديرات التي تخضع لمؤثرات عديدة من غير الممكن تضمينها جميعاً في التقييم لأنها مؤثرات غير كمية ترتبط، بمستقبل أداء الاقتصاد العالمي واقتصادات دول مجلس التعاون ومدى كفاءتها بوجه عام.

- "من المتوقع أن يؤدي تنفيذ اتفاقيات جولة أوروجواي إلى زيادة التبادل التجاري والمساهمة في تحقيق معدلات نمو أعلى في الاقتصاد العالمي. فالاتفاقيات متعددة الأطراف لتجارة السلع من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الطاقات الإنتاجية بسبب إزالة أو تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية أمام الواردات وأن تعزز قدرات الدول على المنافسة في الأسواق العالمية. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي فتح

[15] – مجلة الاقتصاد العدد 299، دمشق كانون الأول 1988، ص (62)

أسواق الدول المتقدمة إلى إتاحة الفرصة أمام الدول النامية للتخصص في الإنتاج والتصدير على أساس الميزة النسبية ". [16]

- إن تحرير المستوردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، ويعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الإنتاجية والنوعية لمنافسة المنتجات الأجنبية، وعلى دول مجلس التعاون أن تتقيد بالمعايير الدولية للجودة والمواصفات وخاصة نظام أيزو 9000 الذي أصبح مقبولاً ومعترفاً به على النطاق الدولي.
- إن تطبيق دول مجلس التعاون لاتفاقيات الغات يدفع المنتجين إلى الإسراع في تطوير مشروعاتهم الإنتاجية وهذا سينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية الاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي.
- إن انضمام دول مجلس التعاون إلى اتفاقيات الغات سيمكنها من النفاذ إلى الأسواق الخارجية وبخاصة موضوع الاستفادة من مبدأ الدولة الأكثر رعاية. ويمكنها أن تستفيد من المساعدات الفنية وتدريب العناصر وحضور الدورات التدريبية التي تنظمها الأمانة العامة للمنظمة العالمية للتجارة.

ويمكننا تحديد أهم آثار العولمة على اقتصادات دول مجلس التعاون وفقا لما يلي:

1. من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلع الاقتصادي، فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني. (حيث يصبح ارتباط قطاع الفوسفات في بلد ما بالمركز أقوى بكثير من ارتباطه بقطاع النفط مثلا في البلد ذاته، وهو القطاع الذي يرتبط بدوره بالسوق العالمية للنفط بالمراكز أكثر من ارتباطه بقطاع الزراعة المحلي وفي البلد نفسه).
2. سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلوثياً للبيئة من المركز إلى الأطراف وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالية لرأس المال.

---

[16] – نتائج جولة أوروغواي وأثارها على اقتصاديات الدول العربية، دراسة صادرة عن صندوق النقد العربي 1995.

3. سترتفع فاتورة الغذاء المستورد، بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.
4. سيكون الميل إلى تراجع الصناعات التحويلية بسبب عدم قدرتها على المنافسة، بسبب اعتمادها على السياسات الحمائية لفترة طويلة من الزمن.
5. من المتوقع تراجع أهمية النفط العربي وذلك لان أهمية النفط العربي مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي لهذا النفط. وربما يتم اكتشاف بدائل للنفط بسبب التقدم العلمي السريع والهائل.

خامساً – كيف نواجه عولمة الاقتصاد:

لابد من التكتل الاقتصادي العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأمريكية والأفريقية والآسيوية والاميركالاتينية بدلاً من تكريس السياسات القطرية الضيقة. ولابد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد (العولمة)، ونحن في الألفية الثالثة للميلاد. ويمكننا الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي بوساطتها يمكن مواجهة العولمة:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وتأهيل الاقتصاد العربي للدخول في القرن الحادي والعشرين ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.
- قيام سوق عربية لرأس المال وحركته في إطار الوطن العربي، ووضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاج وقوة العمل والأشخاص ورأس المال فيما بين الدول العربية. إضافة إلى حرية التملك والإرث.
- توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والترانزيت والتجارة الخارجية.
- خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية العربية، وتحديد الاختلافات وعوامل تلافيها. وهذا يتطلب خلية استشارية تضم الخبراء العرب تكلف بالتفكير في السياسات الاقتصادية العربية في ظل المتغيرات الدولية. ويمكن أن يكون لجامعة الدول العربية دور هام في إنجاز مثل هذا الأمر.

- لابد من استشراف آفاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي لموقع الوطن العربي في المحيط الإقليمي والدولي وتصور مفهوم محدد للأمن القومي العربي، وتوقع مدى إمكانية قيام السوق العربية المشتركة وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية الاقتصادية. [17]
- وضع استراتيجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من أهم عناصر الاستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الوطن العربي.
- الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.

وأخيراً العولمة الاقتصادية والسم في الدسم:

يرى الكثير من مروجي العولمة أنها ستسهم بشكل واضح في النمو الاقتصادي، إلا أن هنالك عدة وجهات نظر مختلفة ترى أن هذا النمو "قالب حلوى مسموم". ويخشى الاقتصاديون من أن يسفر التخلص من الرقابة على الصرف وإزالة حواجز تدفق رؤوس الأموال عن خسائر كبيرة بالإيرادات من جراء خفض الضرائب أو التهرب من دفعها.

إن الرد الذي يمكن أن يزيل هذه المخاوف يكمن في قيام منظمة التجارة العالمية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمجابهة التهرب من دفع الضريبة الدولية، على أن تتركز جهود هذه المنظمة في تعزيز التعاون بين الحكومات للمشاركة في المعلومات المالية التي ينبغي الالتزام بتطبيقها في عملية انسياب الإيرادات عبر الحدود. [18]

ومن دواعي الضرورة القصوى أن يتم التمييز بصفاء عقل عربي واحد موحد في رؤيته وفهمه للأمور فهماً علمياً وموضوعياً بعيداً عن التعصب من جهة، وبمزيد من القيم والمبادئ الروحية والأخلاقية من جهة ثانية، بين العولمة المراد شيوعها بصيغتها الأمريكية وما تنطوي عليه من انحرافات خطيرة، وبين عالمية تسعى إلى إشاعة قيم ومعايير إنسانية تتفق وتطلعات أمم الأرض وشعوبها نحو العدالة والحرية والسلام والاستقرار والتكافؤ في العلاقات الدولية.

---

[17] – أنظر علي حبيش، المصدر السابق.

[18] – شبكة نسيج عن طريق الانترنت.

عدد سكان دول مجلس التعاون خلال الفترة 1990 – 1998

(مليون نسمة)

السنة	1990	1995	1997	1998
الإمارات	1.77	2.41	2.62	2.78
البحرين	0.50	0.58	0.62	0.64
السعودية	14.87	18.30	19.26	19.76
عمان	1.63	2.14	2.26	2.29
قطر	0.48	0.63	0.70	0.73
الكويت	2.14	1.91	2.21	2.27
المجموع	21.39	25.97	27.67	28.47
الدول العربية	220.98	251.19	263.62	269.96
النسبة من عدد سكان الدول العربية	9.68 %	10.34 %	10.50 %	10.55 %

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999، صندوق النقد العربي، أبو ظبي أيلول 1999 ص 219.

جدول احتياطي وإنتاج وعوائد النفط

في دول مجلس التعاون لعام 1998

البيان	الاحتياطي (مليون برميل)	الإنتاج (مليون برميل)	العوائد (مليار دولار)
الإمارات	98100	2.28	10.26
البحرين	200	0.18	0.80
السعودية	261500	8.28	31.98
عمان	5400	0.90	5.28
قطر	4500	0.66	3.11
الكويت	96500	2.07	8.39
المجموع	461700	14.37	59.82
الدول العربية	643400	20.56	81.58
النسبة من الاحتياطي والإنتاج والعوائد العربية	71.76 %	69.90 %	73.33 %

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999، صندوق النقد العربي، أبو ظبي أيلول 1999 ص 261.

الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1990– 1998 بأسعار السوق الجارية (مليار دولار)

البيان	الزراعة	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	القطاعات الأخرى	الإجمالي
الإمارات	1.59	10.23	5.50	32.33	46.47
البحرين	0.06	0.84	0.77	4.51	6.18
السعودية	9.05	35.87	12.54	71.42	128.88
عمان	0.40	4.40	0.66	8.70	14.16
قطر	0.08	3.85	0.94	5.59	10.46
الكويت	0.12	7.78	3.00	14.27	25.17
المجموع	11.30	62.97	23.41	133.91	231.32
الدول العربية	80.30	91.92	67.59	349.23	589.04

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999، صندوق النقد العربي، أبو ظبي أيلول 1999 ص 215.

الميزان التجاري لدول مجلس التعاون خلال الفترة 1995 – 1998

(مليون دولار)

البيان	الصادرات			الواردات		
السنوات	1995	1997	1998	1995	1997	1998
الإمارات	28.90	34.01	30.36	23.48	26.61	27.21
البحرين	1.66	1.66	1.58	2.39	2.62	2.83
السعودية	49.91	60.57	39.67	28.10	28.88	30.15
عمان	6.07	7.93	5.52	4.38	5.19	5.83
قطر	3.48	4.65	5.01	3.40	4.01	5.20
الكويت	12.78	14.28	9.61	7.78	7.74	7.71
الإجمالي	102.80	123.10	91.75	69.53	75.05	78.93
الدول العربية	143.93	172.73	134.04	134.06	143.44	147.52
النسبة من التجارة العربية	71,42%	71.27%	68.45%	51.86%	52.32%	53,50%

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1999، صندوق النقد العربي، أبو ظبي أيلول 1999 ص 291.